

## المؤتمر العالمي العاشر للوحدة الإسلامية

(352) - تقنين بالمطلق. فالتقنين في الحكومة الإسلامية مقيد بقوانين الإسلام وموازينه المستخرجة من القرآن الكريم والسنة الشريفة، فهما مرجعية التقنين في النظام الإسلامي. فالإسلامية فقط، خلال نواب الأمة، وبإشراف الولي الفقيه، وعلى النحو التالي: 1- أن الأحكام الشرعية الثابتة المستخرجة من النص المقدس وبوضوح فقري مطلق، تعتبر جزءاً ثابتاً في وثيقة دستور الدولة الإسلامية أو في قوانينها الثابتة. 2- في الأحكام الشرعية التي فيها أكثر من موقف اجتهادي فقهي، تسن القوانين في إطار الموقف الاجتهادي للولي الفقيه. 3- في حالة عدم وجود موقف حاسم للشرعية من تحريم وإيجاب، وهو ما يصرح عليه بـ "منطقة الفراغ"، التي تركت فيها الشرعية للإنسان اتخاذ الموقف الذي لا يتعارض مع الشرعية وينسجم مع روحها فإن نواب الأمة يسنون القوانين ويصدرون القرارات التي لا تتعارض مع الدستور ومع الشرعية (53) وفي إطار الموقف الاجتهادي للولي الفقيه. ومن هنا فالممارسة التشريعية لمجلس الشورى (السلطة التشريعية) يدخل في إطار البنود السابقة الثلاثة والتي تلخص في تحويل الأحكام الشرعية الثابتة إلى قوانين وقرارات رسمية، وهي مهمة "تقنينية" محضة، ثم تحديد الموقف القانوني من الأحكام الشرعية التي فيها أكثر من موقف اجتهادي، وأخيراً ممارسة التشريع في المنطقة المرخص بها (منطقة الفراغ). ويمارس الفقيه الحاكم دوره في الإشراف على شرعية ودستورية قوانين مجلس الشورى ومقرراته، من خلال مجلس صيانة الدستور، الذي لا يمارس التشريع أو التقنين، بل يبت في ما يصدره مجلس الشورى من قوانين. وبذلك تأخذ قوانين مجلس